(١٠)

الاستراتيجية الأمريكية
بعد تقرير بيكر/ هاملتون

١- القديم في استراتيجية بوش «الجديدة» في العراق

ربما لا يبدو أن جديداً قد طرأ على خطة بوش تجاه العراق، والتي أعلنها بعد صدور تقرير لجنة بيكر/ هاملتون. فهو لم يلتزم في الإطار العام لتوصيات ذاك التقرير، وإن كان استفاد من بعض تفاصيله. وإذا كان التقرير يدعو إلى تقليص الوجود العسكري الأميركي في العراق، فقد عمل بوش على زيادة ذلك الوجود بإرسال خمسة فرق جديدة. وبالتالي فإذا كان التقرير يدعو لوضع خطة انسحاب، فإن بوش قد وضع خطة تصعيد.

إذن، قرّر بوش الاستمرار في الاحتلال والحرب رغم خسائر قواته، ورغم الضغط الداخلي من أجل الانسحاب. وأعتقد أن هذا ما كان متوقعاً، نتيجة حاجة أميركا للعراق (وبالتالي كل المنطقة). لقد كرّر بوش في خطابه الذي أعلن فيه خطته أن «الفشل في العراق سيكون كارثة للولايات المتحدة»، حيث «أن سلامة شعبنا تحتم علينا تحقيق النجاح في العراق». لكن الأهم من «سلامة شعبنا» هو أن هذه المنطقة «من العالم ذات أهمية كبرى للأمن الأمريكي». لهذا «تخوض الولايات المتحدة صراعاً جديداً سيحدد المسار للقرن الجديد».

وإذا كان تعبير الأمن القومي الأمريكي يحيل إلى «خطر الأصولية» و«الحرب

على الإرهاب»، ويوحي بأن المسألة هي مسألة أمنية، تقتضي القضاء على الإرهاب. فإن جوهر ما يقوله بوش هو خارج هذا التفسير، وهو ما أوضحه وزير الدفاع الجديد روبرت غيتس حين وصوله إلى البصرة، حيث أشار إلى «أن الفشل (في العراق) سيكون بمثابة كارثة للمصالح القومية الأمريكية». فهي ستخسر السيطرة على النفط ليس في العراق فقط، بل في الخليج العربي كله. وهو ما دفع بوش ووزير دفاعه إلى التأكيد على أن الهزيمة في العراق سوف تؤدي إلى تهديد «بقاء» الدول في هذه المنطقة.

هنا نقطة الأساس. حيث إن الهدف الأمريكي الأول هو السيطرة على النفط والأسواق في هذه المنطقة. لأن ذلك هو الخطوة الضرورية لتعزيز منافسة الشركات الأمريكية في السوق العالمي، والتحكم بالمنافسين الآخرين عبر السيطرة على النفط، من أجل أن يبقى الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً مهيمناً، وبالتالي يتحدد مسار القرن الجديد كونه مسار استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم.

وهذا السبب هو الذي يجعل بوش يوغل في التورط في الحرب في العراق. المسألة ليست مسألة «قيم»، وإن كان بوش قد أشار إلى «تحمل أعباء الحرية». إنها مسألة مصالح. لهذا تصمم الشركات الاحتكارية، احتكارات النفط والسلاح، وكل الشركات الاحتكارية الأخرى، على أن تخوض الدولة الأمريكية الحرب إلى النهاية. لأنْ لا خيار أمامها في إطار المنافسة العالمية المتصاعدة سوى احتكار النفط والأسواق، وبالتالي تأسيس معادلة تنافسٍ تخدم مصالحها هي، هذا هو سبب الحرب على الإرهاب، وبالتالي سبب احتلال أفغانستان والعراق، وهو سبب الإمعان في الحرب، والإمعان في السعي لتغيير وضع المنطقة كلها، بغض النظر عن الخسائر العسكرية.

لهذا بدأت سلطة الاحتلال الأمريكي في العراق تفرض مصالحها. وإذا كانت قد سلمت الشركات الاحتكارية الأمريكية كل ما يتعلق بالنفط ومشاريع «إعادة الإعمار» (طبعاً دون أن يتحقق أي إعمار)، فها هي تسعى لشرعنة السيطرة على النفط عبر المشروع المطروح على البرلمان، والذي يخصخص هذا القطاع الهام وفق نسبة مجحفة، حيث تأخذ الشركات ٧٠٪ مقابل ٣٠٪ للدولة.

وكذلك الأمر في مشاريع إعادة الإعمار التي تذهب أموالها إلى الشركات الأمريكية تحديداً، هذه الأموال التي تؤخذ الآن من مردود النفط المباع، أو تسجل كديون تغرق العراق في التبعية لعقود قادمة. وإذا كانت الدولة الأمريكية تخصص مئات المليارات كميزانية للحرب على العراق، فإن شركات مثل أنرون (التي كانت على وشك الإفلاس) قد جنت عشرات المليارات وفق احتكارها النفط وإعادة الإعمار. وعدّلت العديد من الشركات الاحتكارية الأمريكية من وضعها القلق في السوق. إضافة إلى أن المليارات التي تخصص للحرب يذهب معظمها لشركات السلاح والخدمات، ولا تذهب للشعب العراقي.

لقد أشار بوش في خطابه إلى ضرورة إنفاق أموال على «إعادة الإعمار» وتطوير البنية التحتية لـ «توفير عيش أفضل للمواطنين». وخصص مبلغ عشرة مليارات دولار لهذا الغرض. لكن هذه المليارات سوف تذهب للشركات الأمريكية كذلك.

بمعنى أن مئات المليارات التي تنفق على الحرب تعتبر كتوظيف استراتيجي من أجل ضمان السيطرة على العراق والمنطقة، خدمة لمصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية بعيدة المدى والتي «ستحدد مسار القرن الجديد». وهي في كل الأحوال تعود إلى هذه الشركات، وإنْ خسرت الدولة ذاتها. وهذه آلية أساسية في الواقع الأميريكي، حيث تبدو الدولة كخادم حقيقي للرأسمال. وهي في ذلك تراكم

الديون التي وصلت إلى أرقام مذهلة. وهو وضع ناتج عن أن السلطة هي في يد تلك الشركات الاحتكارية، التي تحمل المواطن الأميريكي دافع الضرائب أعباء سعيها للحصول على الربح الأعلى، وعلى إنقاذها من التعثر، وضمان هيمنتها العالمية. إن كسب الحرب في العراق هو الضامن لاستمرار هيمنة الشركات الاحتكارية الأمريكية. لهذا يجب زج المزيد من القوات، والتصميم على الاستمرار في الحرب حتى «تحقيق النصر» لأن الفشل سوف يكون بمثابة كارثة.

المسألة هنا حدّية. بمعنى أن مصير المصالح الأمريكية متوقف على نتيجة الحرب. فإما الانتصار وتأكيد استمرار الهيمنة على العالم، أو الهزيمة وتراجع أميركا إلى الخلف.

هذا الشعور يتحكم بالرأسمال الأميريكي، حيث يشعر بحدة المنافسة العالمية (من قبل الشركات الأوروبية واليابانية، لكن والصينية كذلك، والروسية في حدود معينة). وبات يلحظ تراجع مواقعه في إطار الشركات الأهم في العالم. حيث يتقلص عدد الشركات الأمريكية في قائمة المائة شركة الأهم في العالم. وتعاني شركات الطيران والسيارات والسلاح والاتصالات وعديد غيرها من منافسة حادة من شركات أوروبية ويابانية وروسية. توجب أحياناً التدخل السياسي، أي الضغط، من أجل تغليب المصالح الأمريكية، كما يحدث مع شركات السلاح في إطار المنافسة مع روسيا، وأيضاً مع أوروبا. وكثيراً ما ألغت دول اتفاقاتها مع شركات روسية أو أوروبية نتيجة التهديد الأميريكي، ودول الخليج من هذه الدول، حيث أنفقت مئات المليارات لشراء سلاح لا تستخدمه، وكان يُفرض عليها دائماً الشراء من الشركات الأمريكية.

ولاشك في أن احتلال العراق قد أدى إلى احتكار الرأسمال الأميركي للسوق

العراقي، وأغلقه لمصلحة استيراد السلع الأمريكية. وهو المثال الذي تسعى الشركات الاحتكارية تحقيقه في مختلف مناطق العالم من أجل تجاوز المنافسة. إن احتكار السوق العالمي هو المنقذ للشركات الاحتكارية الأمريكية من الانهيار في إطار المنافسة. وبالتالي فإن الحرب ضرورة، والاحتلال «قيمة اقتصادية». وليسال الدم من أجل تحقيق الأرباح.

موقع الحوار المتمدن ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٧.

***

٢- الجديد في إستراتيجية بوش الجديدة في العراق

أعلن جورج بوش الابن إستراتيجيته الجديدة، التي بدلاً من أن تكون إستراتيجية الخروج من العراق كما كانت المطالبة من قبل الرأي العام، كانت إستراتيجية إيغال في الحرب، عبر زيادة عدد القوات ووضع خطة مواجهة مع «الميليشيات»!، وتعزيز دور «الخبراء العسكريين» المشرفين على وحدات الجيش العراقي. وبالتالي التأكيد على ضرورة الانتصار في هذه الحرب.

وتصميمه على كسب الحرب نابع من أن المنطقة ذات أهمية كبرى للأمن الأميركي. وأن على كسب الحرب يتوقف مسار القرن الجديد.

هذا التصوّر هو الذي كان في أساس بدء «الحرب على الإرهاب»، أو الحرب من أجل الاحتلال، منذ سنة ٢٠٠١، ويمكن القول منذ سنة ١٩٩٠، أي بعد بدء تتفكك المنظومة الاشتراكية وتداعي الاتحاد السوفييتي. إنها إستراتيجية بوش الأب وبيل كلينتون قبل أن تكون إستراتيجية بوش الابن. بمعنى أنها إستراتيجية الشركات الاحتكارية متعدية القومية التي رسمتها لوضع العالم التالي لانهيار المنظومة الاشتراكية. والنابعة من مصالحها التي كانت تفرض احتكار النفط

والأسواق في إطار تنافسها مع الشركات الاحتكارية الأخرى (الأوروبية واليابانية).

وبناءً عليه فإن إستراتيجية الانسحاب مرفوضة. وليس أمام الدولة الأمريكية إلا خيار وحيد هو كسب الحرب؛ لأن ذلك يسمح بالسيطرة على «الشرق الأوسط الكبير». أي السيطرة على النفط وعلى سوق هائل، مما يحرم الشركات الاحتكارية الأخرى من المنافسة، ويخضعها لمنطق الشركات الاحتكارية الأمريكية عبر حاجتها للنفط وللسوق أيضاً.

إذن، الزج بالمزيد من القوات يعني الاستمرار في الإستراتيجية ذاتها. وبالتالي ليس من جديد هنا. لقد دعّم بوش إستراتيجيته بدل أن يتراجع عنها كما كان يدعو الرأي العام.

لكن الجديد في هذه الإستراتيجية هو طريقة التعامل مع إيران. أو على الأصح، التكتيك الذي طرحه لإعادة صياغة التحالفات في العراق والمنطقة. حيث أكد على ضرورة الوقوف في وجه إيران (وسوريا). وبدا أنه يسعى لتشكيل «محور المعتدلين» ضد إيران.

ولاشك في أن السعودية سعت منذ مدة إلى التخويف من الدور الإيراني في العراق. وبدأت موجة من «تحويل الانتباه» نحو الخطر الإيراني. والى دورها المتزايد في العراق، دون الإشارة هل هو ضد الوجود الأميركي، أو معه. ترافق ذلك مع تكفير الشيعة صدر من أحد المراجع العليا في المؤسسة الدينية السعودية. وأيضاً الندب على وضع السنة في العراق. يترافق كل ذلك مع الضغوط الأمريكية على إيران، والسعي لمنعها من امتلاك التكنولوجيا النووية. والتهديد الصهيوني بشن هجوم عليها.

أعتقد بأن السلطة في إيران قد تعاونت مع الدولة الأمريكية حين احتلالها كل من أفغانستان والعراق. ولقد أتى الاحتلال الأميركي بـ «جماعتها» إلى السلطة في العراق (المجلس الأعلى وحزب الدعوة). وسهّل لها نشاطها الساعي إلى السيطرة. وهي تسعى للوصول إلى تفاهم مع الدولة الأمريكية يحفظ لها مصالحها، ويعطيها دوراً إقليمياً تحلم به. وصراعها مع الدولة الأمريكية هو صراع مواقع وليس صراع مواقف. كل ذلك واضح. وكذلك دورها الطائفي في العراق واضح. وبالتالي يجب أن يكون موضع خشية وحذر وتخوّف.

لكن الذي يحتل العراق هو القوات الأمريكية. والذي يدعم التقاتل الطائفي هي الدولة الأمريكية. والذي يدمر البنى التحتية هي القوات الأمريكية. ولقد أتت كل هذه الفوضى إلى العراق مع الاحتلال. وكذلك السلطة الفاسدة التي تشتغل في النهب ومراكمة الثروة أتت مع الاحتلال. وإذا كان للسلطة الإيرانية دور فهو يأتي في سياق الوضع الذي وفره الاحتلال الأميركي. ولاشك في أنها تلعب دوراً تخريبياً ضاراً بالعراق، يخدم مصالحها في السيطرة. وهي تسعى إلى أن يبقى العراق ضعيفاً لأنه المدخل الوحيد للعبها دوراً إقليمياً. إنها ولاشك تسعى لاستعادة دور الشاه، أو استعادة دور إيران زمن الشاه. ولكن هذه المرة في ظل سيطرة «أيديولوجيا شيعية» متطرفة، تؤسس لصراعات طائفية مرعبة.

لقد أخافت الدولة الأمريكية دول الخليج، وكذلك بعض أطراف السنة في العراق، من الدور الإيراني. وربما كانت قد سهّلت دور إيران في العراق لهذا الغرض. وها هي تطرحه كخطر أساسي. وكخطر يستوجب التحالف من أجل مواجهته. وقد ألمح بوش إلى خطر الهزيمة في العراق على «الحكومات المعتدلة». وأن هذه الهزيمة في حال وقعت ستهدد بقاء تلك الدول. وما دام لإيران دور في «دعم

الإرهابيين» فيجب أن تتكاتف تلك الدول مع الدولة الأمريكية لمواجهة هذا الخطر. وعليها أن تقدم الدعم المالي لحكومة العراق، أي أن تبدأ في دعم «المجهود الحربي» الأميركي، مادام كل دولار يذهب إلى العراق يصبّ في جيب أحدى الشركات الاحتكارية الأمريكية. ودعت إلى تحالف «المعتدلين» ضد الخطر الإيراني.

المشكلة ليس في موقف تلك الدول، التي هي ملحقة بالدولة الأمريكية، وتعج أراضيها بالقوات الأمريكية. فمنها جرى احتلال العراق. وهي الآن تغذي التناحرات الطائفية. المشكلة في الأحزاب السياسية التي تعتبر أنها تواجه المشروع الإمبريالي، وتدعم المقاومة في العراق. حيث بدأ بعضها ينجرف في مسار تحويل الصراع إلى صراع ضد إيران. والأخطر ضد الشيعة، وفي العراق خصوصاً. مما يساعد في تصعيد الحرب الطائفية، ويعزز من انقسامات المجتمع، وبالتالي من عجزه عن مقاومة الاحتلال.

إيران ليست الخطر الرئيسي. وإنْ كنت ضد سياساتها، وأرى أنها تسعى للتفاهم مع الولايات المتحدة وليس مواجهتها. وأنا مع الشعب الإيراني في اختياره لنظام بديل. الخطر الرئيسي، والعدو الرئيسي، هو الاحتلال الأميركي، والدور الأميركي الامبريالي في العالم. وكل التناقضات الأخرى يجب أن تحلّ ضمن هذا المنظور. وهنا في الصراع ضد «رجالات» إيران الذين هم في السلطة الأمريكية.

وإيران مستهدفة بحرب تشنها الدولة الأمريكية بمشاركة الدولة الصهيونية. ليس نتيجة الملف النووي فقط، بل لأن المطلوب هو تدمير بنى المجتمعات، ودفع البشر إلى الانكفاء إلى العصبيات القديمة عبر تدمير وسائل عيشهم و«مدنيتهم» التي تحققت بمجهودهم. كما يجري في العراق ويجري العمل على تعميمه على كل المنطقة. وبالتالي فإن توجيه الصراع نحوها هو تغطية على تلك الحرب وخدمة لها.

أو على الأقل خدمة للضغوط الأمريكية على إيران.

لقد هللت الأحزاب «السنية» (الحزب الإسلامي وجبهة التوافق) للإستراتيجية الجديدة، وركضت تتفاهم مع الاحتلال من أجل الحصول على حصة أكبر في السلطة التي يقيمها. كما أعلنت بعض القوى الإسلامية التي تعتبر أنها من المقاومة أنها ستغير إستراتيجيتها بعدما اكتشفت أن الخطر الإيراني هو الخطر المحدق، حتى بما يجعلها تعقد هدنة مع الاحتلال.

وبدا أن محوراً «سنياً» يتشكل برعاية أمريكية، لمواجهة الخطر «الشيعي». حيث بات الشيعة إيرانيون وفق هذا المنطق الامبريالي. ولقد إستخدم إعدام صدام حسين لتعزيز هذا المنطق. فراج تعبير الصفويون والفرس.

كما عادت كونداليزا رايس إلى المنطقة لتشكيل هذا التحالف ضد الخطر الإيراني/ الشيعي. ليضم كل من السعودية ودول الخليج ومصر والأردن، والقوى السنية في العراق وغيرها. ومن الطبيعي هنا أن تشارك الدولة الصهيونية كذلك، فهي جزء من «المعتدلين» وتهدد بمهاجمة إيران.

وإذا كانت هذه الإستراتيجية تسعى لتقليص الرفض للوجود الاحتلالي الأميركي، عبر إعتبار أن القوات الأمريكية هي جزء من القوى التي تواجه الخطر الأكبر، فإنها –في حال نجحت في استقطاب قطاعات شعبية – تؤسس لحرب داخلية مدمرة تقوم على أساس طائفي. وليس من الممكن أن ينتصر أحد فيها. فقط سوف تقود إلى تدمير المجتمع وتكريس الاحتلال. وهو الهدف الأميركي بامتياز. حيث أن كل الحروب الدينية والطائفية لا أفق لها سوى أنها تقود إلى القتل والتدمير. والحروب الدينية الأوروبية في العصور الوسطى واضحة في هذا المجال.

إذن، يجب عدم الزيغان عن العدو الرئيسي الذي هو الاحتلال، وأدواته التي

نصّبها أو يمكن أن ينصبها في السلطة. ولا يجب تحميل الشعب من أي طائفة كان جريرة قوى تتعاون مع الاحتلال. على العكس، يجب تنظيم مقاومة الشعب للاحتلال.

ولكي لا يُنقذ الاحتلال الأميركي عبر تحوير الصراع، يجب تشديد المقاومة في كل العراق. ورفض كل القوى الطائفية، شيعية أو سنية. تدعي المقاومة أو تمالئ الاحتلال. لأن التناحر الطائفي أساس استمرار الاحتلال، وأساس انتصاره. وبالتالي لكي يتعمق المأزق الأميركي في العراق، يجب تصعيد المقاومة ضد قوات الاحتلال.

ويجب أن تعمل المقاومة على تشكيل لجان لحماية المناطق وأمنها، وضمان منع الصراع على أسس طائفية. وتنظيم أمورها الحياتية. لأن ذلك هو الذي يوقف الفوضى ويمنع القتل والتفجير واستباحة الحرمات. ويطوّر من الدور الشعبي في مقاومة الاحتلال.

موقع الحوار المتمدن ٢٢/ ١م ٢٠٠٧.